الحالة المدنية للاجئين السوريين – الزواج والولادات– في مدينة باتنة بالشرق الجزائري

د. صباح براهمي – جامعة باتنة 1 الجزائر

مقدمة

يعاني اللاجئون الإنسانيون على مختلف جنسياتهم عبر مختلف بقاع المعمورة على مرّ العصور من تبعات الحرب والتهجير القسري، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتردي الرعاية الصحية، ومن المفارقات العجيبة أن يتحول مجتمع مضيف لأكبر عدد من اللاجئين الفلسطينين والعراقيين (بعد سقوط النظام العراقي وانفجار الحرب الأهلية) لأكبر مجتمع مصدر للاجئين في العالم، بعد أن وقع ضحية تفاعل ثلاث أقطاب متنافرة: النظام السوري من جهة، الجماعات المعارضة والتنظيمات الإرهابية (داعش) من جهة ثانية، والعدوان الأجنبي من جهة ثالثة، ليجد الشعب السوري نفسه أمام خيارين لا ثالث لهما، أولها الانضمام إلى إحدى جبهات القتال والوقوف في طابور الموت، وثانيهما الهروب من ثالوث الموت: النظام ومؤيديه، الجماعات المسلحة، الجوع.

أولا– تحديد موضوع الدراسة والإطار المفاهيمي

1– إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

يعاني اللاجئون السوريين في مختلف البلدان المضيفة أو بلدان الملجأ أوضاعا متدهورة من الناحية الاقتصادية وقلة فرص العمل، وبالتالي عدم قدرتهم على تلبية أبسط احتياجاتهم الاجتماعية اليومية من مأكل ومشرب وملبس ودفء في موسم البرد سواء كانوا في المخيمات الخاصة بهم أو في الأماكن التي اختاروها كمسكن لهم، إلاّ أن مجمل تلك الظروف لم تمنعهم من ممارسة حياتهم الطبيعية عن طريق الزواج فيما بينهم وإنجاب الأطفال فخلال مدة سنوات اللجوء (3– 5سنوات) تم إنجاب ثلاث أطفال وهو عدد كبير بالنسبة لمن يعيش مثل هذه الظروف، خاصة وأن الأسر السورية رفضت التوجه إلى مراكز الهلال الأحمر الجزائري وتفترش الحدائق العامة والأرصفة كمساكن لها، بعد أن نفذت منها الأموال التي كانوا يستأجرون بها المنازل والغرف في الفنادق، مما اضطر بعضهم ممن لم يستطع الحصول على عمل امتهان التسول لتلبية احتياجات أطفالهم من مسكن وغذاء وملبس.

من هذا المنطلق تتركز إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي: ما هو واقع زواج اللاجئين السورين فيما بينهم في مدينة باتنة في الشرق الجزائري؟

2- أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من:

- استمرار الوضع المتأزم في سوريا وعدم ظهور أي بوادر لعودة الاستقرار، وازدياد ظاهرة اللجوء الإنساني للسوريين وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للاجئين والدول المضيفة على حد السواء، والأساليب المعتمدة من قبل اللاجئين في التكيف مع الوضع: العمل في ما هو متوفر من مهن أو امتهان التسول أو عمالة الأطفال، الزواج وانجاب الأطفال.
- قلة الدراسات الاجتماعية لأوضاع اللاجئين السوريين، فمجمل الدراسات تابعة للهيئات الدولية للأمم المتحدة، أما التقارير فكلها إعلامية سواء كانت عن طريق الإعلام السمعي البصري أو الصحافة المكتوبة، مع اختفاء شبه كلي للباحثين الاجتماعيين والنفسانيين.

3- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على:

أ- الخصائص السوسيوديموغرافية للاجئين السوريين الذين تزوجوا في الجزائر.

ب- الأسباب الكامنة لزواجهم غير طلب الاستقرار النفسي وإنجاب الأطفال.

ج- مراسيم زواج السوريين اللاجئين من بعضهم وهل تم عرفيا أم توثيق الزواج رسميا.

د- كيفية تسجيل الأطفال الذين ولدوا في الجزائر.

4- تحديد مفاهيم الدراسة

4-1- مفهوم اللاجئ:

اللجوء الإنساني: " يعني تلك الحالة القانونية التي تنشأ نتيجة لهجرة أعداد كبيرة من مواطني دولة معينة ونزوحها باتجاه دولة أو دول مجاورة لدولتهم أو لبلدان أخرى غير مجاورة، وذلك نتيجة الأخطار المحدقة بهم في بلدهم بسبب الانتهاكات الخطيرة لحقوقهم ولحرياتهم العامة التي تقع إما من قبل النظام الحاكم (لسبب أو لآخر) أو بسبب جماعات مسلحة خارجة عن القانون مع ضعف الدولة المركزية، مما ينشأ عنه وضع إنساني صعب جدا وخطير."[1]

لم يرد مفهوم اللجوء صراحة في الدين الإسلامي سواء في القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة، ولكن وردت مصطلحات أخرى تحمل نفس الدلالة ونذكر هنا على وجه الخصوص مفهومي الاستجارة والهجرة لما يتمتعان به من خصائص اللجوء في الفكر الحديث، فالاستجارة من فعل استجار أي طلب

[1] "حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني" سنان طالب عبد الشهيد..مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد 4، العدد 13. جامعة الكوفة، العراق، 2009. ص. 300. الموقع الإلكتروني: http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ghjec/article/view/1788. بتاريخ: 2016/04/02.

الأمن، ويمكن تعريف الجوار في الإسلام بأنه: "إعطاء الأمن لملهوف فار إلى دار الإسلام من اضطهاد وظلم أو وضع سيء يمكن أن يتعرض له."[2]

أما الهجرة في المفهوم العام فهي خروج أهل البادية إلى المدينة، أو الخروج من أرض إلى أرض أخرى، لكن الهجرة في التاريخ الإسلامي فتعني خروج المسلمين (هجرة الصحابة الكرام إلى الحبشة، هجرة الرسول صلوات الله عليه إلى المدينة المنورة)بعيدا عن الاضطهاد والتعسف الذي لقوه من قريش، فهو لجوء دافعه الاضطهاد الديني. [3]

وتنص المادة التاسعة من نص الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان 1981 على أنه:" من حق كل مسلم مضطهد أو مظلوم أن يلجأ إلى حيث يأمن، في نطاق دار الإسلام، وهو حق يكفله الأسلام لكل مضطهد أيا كانت جنسيته أو عقيدته أو لونه، ويحمل المسلمين واجب توفير الأمن له متى لجأ إليهم".[4]

تعرف اتفاقية العام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، والتي أدت إلى إنشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اللاجئ هو "كل من وجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، خارج البلاد التي يحمل جنسيتها، ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف."[5]

وتضيف اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا أن لفظ لاجئ ينطبق كذلك على كل شخص يجد نفسه مضطرا بسبب عدوان أو احتلال خارجي، أو سيطرة أجنبية، أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الامن العام في جزء من البلد الاصل أو في اراضيه كلها، أو البلد الذي يحمل جنسيته إلى أن يترك محل إقامته العادية ليبحث عن ملاذ له في مكان آخر خارج بلده الأصل أو البلد الذي يحمل جنسيته.[6]

---

[2] اللجوء في الإسلام. أحمد أبو الوفا، المستودع الرقمي المؤسسي لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ص 4. الموقع الإلكتروني: http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/56955/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85.pdf?sequence=1. بتاريخ: 2016/04/02.

[3] " حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي". صلاح الدين طلب فرج.. مجلة الجامعة الإسلامية (الدراسات الإسلامية). المجلد 17، العدد 1. جامعة غزة. 2009. ص.163-164 (بتصرف). الموقع الإلكتروني: http://resportal.iugaza.edu.ps/articles/....pdf . بتاريخ: 2016/04/02.

[4] "الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان".منظمة التعاون الإسلامي.

[5] "اللاجئون". المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. الموقع الإلكتروني: http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc274c9.html. بتاريخ: 2016/04/06.

[6] اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا 1969. المادة الأولى. ص. 2. مأخوذ من موقع الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان: http://www.pal-monitor.org/UpLoad/uploads/dce4f24c2c.pdf. بتاريخ: 2016/03/29.

كما وقدمت المواثيق الأوروبية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بخصوص اللاجئين وصف أكثر دقة وشمولية لمفهوم اللاجئ عما سواها من الاتفاقيات آنفة الذكر والمعاهدات الإقليمية، فنص القرار 14 لسنة 1967، على حق اللجوء للأفراد المعرضين لخطر الاضطهاد والتعسف، وأشار الاتفاق الأوروبي 1980م إلى تحمل تبعيات اللجوء كذلك توصية 1984 بغرض الحماية للمستوفين شروط معاهدة جنيف، وألزمت معاهدة "دبلن" لسنة 1990 أي دولة عضو في الاتحاد تعد مسؤولة عن النظر في طلب حق اللجوء عندما يرغب الشخص بذلك إلى دولة أو اكثر من دول الاتحاد الأوروبي.[7]

ويُعرف "إعلان قرطاجنة" اللاجئ على النحو التالي :" أن الأشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم، بسبب أعمال العنف أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية أو خرق عام لحقوق الإنسان، أو أية ظروف أخرى أخلت بشدة بالنظام العام في بلادهم".[8]

فاللاجئ يعتبر من طوائف الأشخاص من ذوي الوضع المهدد إما:[9]

هـ– على أساس فردي، وذلك بفراره وحيدا أو مع أسرته من البلد الذي يتعرض فيه للإضطهاد إلى بلد الملجأ.

و– أو كجزء من نزوح جماعي نتيجة لأحوال سياسية أو دينية أو عسكرية أو غيرها يكون فيها عرضة لخطر الاضطهاد.

وغالبا ما يرتبط اللجوء الفردي بالمواقف أو الآراء السياسية على وجه الخصوص، وهذا ما كان سائد في ظل أنظمة المجتمعات العربية السابقة، حيث كان يفر كل من كانت له مواقف سياسية مناهضة للنظام القائم، في حين يرتبط اللجوء الجماعي بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والدينية والعسكرية (النزاعات المسلحة سواء الداخلية او الخارجية)، مثل لجوء الفلسطنيين، الماليين والصوماليين نتيجة الأوضاع الإنسانية المزية السائدة في بلدانهم.

من خلال استقراء التعاريف السابقة للاجئ في مختلف المواثيق الدولية والإقليمية ومن خلال الاوضاع السياسية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المزرية التي أصبحت تصطبغ بها الدولة السورية فإنه يمكننا تعريف اللاجئ السوري بأنه كل شخص يحمل الجنسية السورية ويقيم سابقا بالأراضي السورية تعرض للاضطهاد والتعسف، بسبب موقفه السياسي، عرقه، ديانته من قبل النظام القائم من جهة ومن

[7] " اللاجئ/ اللاجئون في الاتفاقيات الدولية".نقلا عن نضال حمد. موقع الصفصاف الألكتروني: http://www.safsaf.org/10-2009/pal-camps/info/allajeoon.htm. بتاريخ: 2016/03/27.

[8] نضال حمد. مرجع سابق.

[9] "اللجوء في الإسلام". أحمد أبو الوفاء. مرجع سابق.ص.2.

قبل الجماعات المتطرفة من جهة ثانية، ومن قبل التدخلات الأجنبية المسلحة من جهة ثالثة، مما أدى به إلى مغادرة الأراضي السورية خوفا على نفسه.

4-1- الحالة المدنية

تعرف الحالة المدنية بأنها مجموع المميزات والأحداث التي تميز شخص عن غيره في المجتمع، والخدمة العمومية تقوم بتسجيلهم وحفظهم.[10]

فالحالة المدنية بأبسط معانيها هي ما يميز شخص عن غيره في المجتمع من أحداث أساسية تتعلق بميلاده زواجه، طلاقه ووفاته.

ثانيا- الإطار النظري للدراسة

1- دوافع اللجوء الإنساني السوري وأسبابه

يتضح من خلال تعاريف اللاجئ الإنساني سواء في المواثيق الدولية الرسمية (اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1952 وبروتوكول 1967 الخاصين بوضع اللاجئين) أو في المواثيق الإقليمية (منظمة الوحدة الإفريقية، اتفاقية فرطاجنة، الاتحاد الاروبي) وفي الشريعة الإسلامية السابقة الذكر، إجماعها حول الدوافع الرئيسية الكامنة وراء ظاهرة اللجوء الإنساني في مختلف المجتمعات والتي يمكن تلخيصها في انعدام الأمن والخوف على النفس والحريات والممتلكات بسبب الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو موقفه السياسي، أو بسبب العدوان المسلح (الداخلي، الأجنبي)، إضافة إلى سببين تخصصت بهما الشريعة الإسلامية وهما: الخروج من المكان الذي عمته البدعة، والخروج من الأرض التي فيها وباء.

أما فيما يتعلق بدوافع لجوء السوريين فتتشابه مع دوافع اللجوء الإنساني لدى كل اللاجئين من كل دول العالم، غير أن الاختلاف يكمن في الأسباب الكامنة وراء الشعور بالخوف وانعدام الأمن والأمان، ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب كما وردت في تقرير اللجنة السورية لحقوق الإنسان فيما يلي:[11]

أ- الهرب خوفا من الموت أو الاعتقال المفضي إلى الموت

[10] « Etat civil ». Dictionnaire Larousse en ligne. Disponible sur : http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/%C3%A9tat_civil/185918. Consulté le: 19/03/2016.

[11] رحلة اللجوء السوري انتهاكات في الوطن ومعاناة في المغترب. اللجنة السورية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2014. ص. 5-7. الموقع الإلكتروني: http://www.shrc.org/wp-content/uploads/2014/11/The-report.pdf. بتاريخ: 2016/04/02.

ويعد سببا رئيسيا لمغادرة معظم السوريين لبلادهم، حيث تغيب النظام الأمني والقانون السوري أي من قواعد العدالة الدنيا المتعارف عليها دوليا، مما يجعل الحق في الحياة والحقوق الأخرى موضع تهديد حقيقي، وتدافع الاشخاص الذين يعتقدون بأنهم مطلوبون للأجهزة الأمنية لمغادرة البلاد مع عائلاتهم فورا.

ب- استمرار الأزمة مع المستقبل الغامض

لقد مثل تجاهل المجتمع الدولي لاستمرار جرائم الحرب في سوريا سببا رئيسيا في فقدان ملايين اللاجئين السوريين الأمل في التوصل إلى حل قريب لقضيتهم، كما أن كثيرا منهم لم يعودوا معنيين بهذا الحل حتى ولو حصل، بعد أن فقدوا كل ممتلكاتهم في بلدهم، فقد ادى القصف المستمر على بعض المناطق إلى دمار شامل لممتلكات مئات الآلاف من السوريين الذين يقطنون تلك المناطق، وبالتالي لم يعد بإمكان هؤلاء العودة إلى ديارهم حتى ولو تغيرت الظروف العامة في سوريا.

ج- البحث عن حل لقضية الوثائق الثبوتية

وتشكل قضية الوثائق الثبوتية وخاصة جوازات السفر سببا رئيسيا وراء توجه السوريين للتفكير في اللجوء إلى الدول الصناعية، حيث يعاني حوالي مليوني سوري على الأقل من أزمة جوازات سفرهم، بعد أن انتهت لدى معظمهم صلاحيات الجوازات التي يحملونها، ولم يعد بإمكانهم تجديدها، أو لم يستطيعوا على جواز سفر لأول مرة وخاصة الأطفال منهم، والأشخاص الذين لم يسبق لهم أن أصدروا جواز سفر واضطروا للخروج من سوريا سريعا دون وثائقهم الثبوتية إما لأنهم غادروا على عجل، وكانوا يعتقدون أن رحلة لجوئهم سوف تدوم أياما، أو أنهم غادروا بنية الانتقال إلى منطقة مجاورة في داخل سوريا دون التفكير في الانتقال خارجها، قبل أن تستهدف المنطقة التي تم اللجوء إليها.

د- الأسباب الإنسانية والبحث عن حياة كريمة

تشكل الأسباب الإنسانية عاملا أساسيا في حركة اللجوء حول العالم، إذ أن البحث عن فرص حياتية أفضل يشكل هاجسا لمعظم الناس في كل مكان في العالم دون استثناء.

هـ- التسهيلات القانونية من الدول المضيفة

أدت التسهيلات القانونية التي توفرها بعض الدول الأروبية على وجه الخصوص للاجئين إلى دفع المزيد من السوريين للتفكير الجدي بالهجرة إليها للاستفادة من هذه التسهيلات والامتيازات وخاصة فيما يتعلق بتسهيلات الحصول على الجنسية والتسهيلات المادية التي تقدم للاجئين.

2- حقوق اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي والواقع المعاش

انطلاقا من كون القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة المصادر الرئيسية للتشريع في المجتمع الإسلامي والمنهاج القويم الذي ينتهجه المسلمون في حياتهم، فقد اعتمد الدارسون الفقهاء في تقنين عملية الإجارة (اللجوء الإنساني) وتحديد طبيعة المستجيرين وحقوقهم وإلتزاماتهم، على ماورد فيهما من آيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة توضح وتبين تلك الحقوق المنبثقة عن الرحمة التي خص بها الله سبحانه وتعالى عباده المستضعفين من المسلمين وغيرهم، وفيما يلي تلخيص لأهم تلك الحقوق وبصورة موجزة:[12]

أ- حق اللاجئ في دخول دار الإسلام والإقامة فيها قدر الحاجة

ب- حق اللاجئ في: حفظ دينه، حفظ نفسه، حفظ عقله، حفظ عرضه

ج- حق اللاجئ في اتخاذ السكن المناسب

د- حق اللاجئ في التعامل والملكية

هـ- حق اللاجئ في الحرية الشخصية

و- حق اللاجئ في أن يرث ويورث

ز- حق اللاجئ في عدم إعادته إلى دولة الاضطهاد

ح- حق اللاجئ في التعليم

أما المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية فقد اعتمدت في وضع الكثير من الحقوق الخاصة باللاجئين بالاعتماد على قوانين حقوق الإنسان والتي تتعلق بآدميته وإنسانيته بالدرجة الأولى مع بعض الحقوق التي تتعلق بالحالة الاستثنائية التي يعيشونها في بلد الملجأ، ويمكن تلخيص أهم الحقوق التي تضمنتها اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 الخاصين بوضع اللاجئين باختصار:[13]

أ- حق اللاجئ في عدم إعادته إلى دولة الاضطهاد

ب- حق اللاجئ في المساواة وعدم التمييز

ج- حق اللاجئ في التنقل بحرية

د- حق اللاجئ في العودة

هـ- حق اللاجئ في التعويض

و- حق اللاجئ في التعليم الرسمي

---

[12] صلاح الدين فرج. مرجع سابق. ص. 172-176. (بتصرف)

[13] اتفاقية الامم المتحدة لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 الخاصين بوضع اللاجئين. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ص. 6-18.
http://www.unhcr-arabic.org/4d11b3026.html. بتاريخ: 2016/04/10.

ز- حق اللاجئ في الرعاية الصحية

ح- حق اللاجئ في التجنس

ط- الحق في استخراج الوثائق الشخصية من بطاقة هوية ووثائق السفر

ي- حق اللاجئ في العمل وما يترتب عليه من حقوق وواجبات

ك- حق اللاجئ في الإسكان

ل- حق اللاجئ في الملكية المنقولة وغير المنقولة والفنية والصناعية

لم تختلف المواثيق والقوانين الدولية والإقليمية والشريعة الإسلامية (ما جاء في الكتاب والسنة) من حيث مضمون الحقوق وجوهرها التي خصت بها اللاجئ الإنساني في مختلف بقاع المعمورة، إلا ما تعلق بالفوارق الزمانية والمتغيرات المجتمعية الحديثة مثل الوثائق الشخصية من بطاقة هوية وجواز سفر، وما ترتب عن العمل من حقوق مثل الضمان الاجتماعي وواجبات مثل دفع الضرائب، أو ما تعلق بالملكية الفكرية والفنية الصناعية، وكذلك ما تعلق بالتجنس بالمعنى الصريح، فالشريعة الإسلامية كانت السباقة بجوهر قضية اللجوء من القوانين الوضعية الغربية.

وحتى تاريخه لم يأخذ أي من السوريين صفة "لاجئ" بصورة قانونية رغم تصديق بعض الدول المضيفة الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، وذلك بسبب تهرب الدول من التزاماتها وخوفها من زيادة عدد النازحين ببلدهم نتيجة للعنف غير المسبوق الذي تشهده سوريا والجرائم ضد الإنسانية والمجازر وهدم البيوت وحرقها وسياسة الأرض المحروقة والتهجير القسري التي يتبعه النظام السوري، بالإضافة إلى أن عمر الثورة قد يطول أكثر مما قد يشكل عبئ على البنى التحتية والاقتصاد وسوق العمل والتضخم وزيادة الأسعار وغيرها من الضغوط التي قد تحصل نتيجة نزوح أعداد كبيرة من السكان وبقاءهم فترة طويلة في البلد المضيف.[14]

وتعد الدولة الجزائرية من بين الدول العربية القلة التي أمضت على اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، حيث تضمن الدستور الجزائري في إصدارته الثلاث (2016/1996/1989) نفس الإعلان الصريح: "لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يسلم أو يطرد لاجئ سياسي يتمتع قانونا بحق اللجوء"[15]، بالإضافة إلى إصدار القانون رقم 63374 بتاريخ 28 جويلية 1963 الذي يضبط إجراءات

[14] "اللاجئون السوريون: هل هم لاجئون..نازحون..طالبو لجوء..أم ضيوف؟". نادية حسن العبد الله. الحوار المتدمن، العدد 3725. مؤسسة الحوار المتمدن. 2012. الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307286. بتاريخ: 2016/03/29.

[15] المادة 83 من الدستور الجزائري 2016. ص. 10. الموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية: http://www.joradp.dz/TRV/ACons.pdf. بتاريخ: 2016/04/02.

تطبيق اتفاقية جنيف بتاريخ 28 جويلية 1958 الخاصة بوضع اللاجئين والذي يحدث مكتبا بوزارة الخارجية يختص بحماية اللاجئين وعديمي الجنسية كما يحدد مشمولاته ويحدث أيضا لجنة لمراجعة أحكام المكتب.

وبلغ عدد اللاجئين السوريين الذين وصلوا إلى الجزائر بصورة رسمية منذ توتر الأوضاع بسوريا حوالي 24 ألف لاجئ سوري، حسب وزيرة التضامن وقضايا الأسرة والمرأة،[16] وهو تقريبا إجمالي عدد اللاجئين السوريين الموجودين في شمال إفريقيا حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمقدر ب: 24055 لاجئ في شمال إفريقيا وهي أصغر نسبة بالمقارنة مع دول الجوار: 1,805,255 لاجئاً في تركيا، 249,726 في العراق، 629,128 في الأردن، 132,375 في مصر 1,172,753 في لبنان، أي ما يفوق 4 ملايين لاجئ سوري في السداسي الأول من عام 2015، ولا يشمل هذا الرقم طلبات اللجوء التي يفوق عددها الـ270,000 طلب والتي قدمها سوريون في أوروبا وآلاف آخرين أُعيد توطينهم من المنطقة في أماكن أخرى،[17] ليصل إلى 4,7 مليون لاجئ في شهر فيفري 2016.[18]

وتمثل نسبة اللاجئين السوريين (24 ألف) أقل من نصف مجمل اللاجئين الموجودين على التراب الجزائري والمقدر عددهم بحوالي 55 ألفا لاجئ من الصحراء الغربية، فلسطين، مالي، النيجر وسوريا. منتشرين في الولايات الكبرى بالدرجة الأولى، ورافضين الإقامة في مراكز الإيواء التي يديرها الهلال الأحمر الجزائري مفضلين التنقل بحرية عبر مختلف ولايات الوطن، حيث يحتضن مركز الإيواء الموجود بالعاصمة الجزائرية 100 عائلة سورية فقط، وعدد قليل آخر من العازبين في مركزين آخرين.[19]

وعلى الرغم من إمضاء الجزائر اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين، إلا أنها لا تتعامل مع اللاجئين السوريين بصفتهم القانونية كلاجئين، وإنما من منطلق القوانين الرسمية التي تحدد العلاقات بين البلدين خاصة مع استمرار النظام السوري في إدارة البلاد ووجود السفارة السورية على تراب الجزائر، ولكن

---

[16] "24 ألف لاجئ سوري في الجزائر". ع، بوشريف. جريدة الشروق اليومي. 2015/09/08. بتاريخ: 2016/04/03. http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254471.html

[17] "إجمالي عدد اللاجئين السوريين يتخطى حاجز الـ4 ملايين للمرة الأولى" المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.. جنيف 9 جويلية 2015. الموقع الإلكتروني: http://www.unhcr-arabic.org/559e1dde6.html. بتاريخ: 2016/04/30.

[18] "الهجرة القسرية في المنطقة العربية: نظرة عامة حول الأزمة وجهود جامعة الدول العربية". جامعة الدولة العربية. 2016. ص. 5. الموقع الإلكتروني: http://www.lasportal.org/ar/sectors/dep/PublishingImages/Lists/Versions/AllItems/forced%20migration-PDF.pdf.

[19] "55 ألف لاجئ سوري وإفريقي في الجزائر، النازحون يرفضون مراكز الإيواء". خالد بودية. جريدة الخبر اليومية. 2015/09/70. الموقع الإلكتروني: http://www.elkhabar.com/press/article/89831/55%D8%A3%D9%84%D9%81/.../.qp9mjLtJ.dpbs .. بتاريخ: 2016/05/04.

ذلك لم يمنعها من معاملة السوريين معاملة الضيوف الأعزاء على القلب حكومة وشعبا، ومنحهم جوهر الحقوق التي حددتها المواثيق الدولية والتشريعات الإسلامية، وذلك من خلال توفير مراكز للإيواء والإطعام والرعاية الصحية لمن يحتاجها، تسهيل تمدرس الأطفال لمن يرغب في ذلك بدون شهادة مدرسية وتم اشتراط تصريح شرفي من الولي فقط لإثبات المستوى الدراسي للتلميذ،[20] بالإضافة إلى أن سوق العمل مفتوح لكل مواطن سوري لاجئ بالجزائر، وأن قوانين العمل الجزائرية تتيح الفرصة للسوريين بممارسة العمل بشكل طبيعي سواء الأعمال الحرة أو التجارة، بالإضافة إلى عدم التعرض إلى اللاجئين الذين فضلوا التنقل بحرية وامتهنوا أحيانا التسول، كما دعت لذلك وزيرة التضامن وقضايا الأسرة والمرأة من خلال تخفيف إجراءات التفتيش والمراقبة على العائلات السورية التي تلجأ إلى التسول خاصة وأن معظمها لديه أطفال صغار، معتبرة أن هذه العائلات لم تلجأ للتسول إلا بعد ما عانته من ويلات.[21]

ولكن بعد التدهور الأخير للوضع في سوريا وبروز التنظيات الإرهابية أو ما يسمى بداعش، وتوعد هذه الأخيرة الجزائر وخاصة بعد الأحداث الأخيرة المتعلقة بالأسلحة المهربة التي وجدت على التراب الجزائري وإعلان حالة الطوارئ القصوى على مختلف الحدود الجزائرية البرية والجوية والبحرية، قررت السلطات الجزائرية فرض التأشيرة على السوريين بعد أن كانت غير مفروضة لمدة أربع سنوات على التوالي أي منذ اندلا ع الازمة في سوريا وقامت بمنعهم من الدخول إليها إلاّ بصفة رسمية، خوفا من حدوث بعض المشاكل في الجزائر كتهريب للأموال ومنحها للإرهاب في سوريا، وكذا دخول بعض الأطراف يشتبه بتورطهم في تدهور الأمن في الجزائر أو تشكيل خلايا إرهابية تحت غطاء اللجوء، وأكد ممثل الجالية السورية في الجزائر أنه تم إحصاء عدد قليل من السوريين القادمين إلى الجزائر بعد قرار فرض التأشيرة على السورين، حيث وصل العدد إلى حدود 50 حتى 60 سوريا،ليستقر العدد الحالي للاجئين ما بين 8000-15000 لاجئ سوري.[22]

3- تغير نمط الزواج للسوريين في المجتمعين الأصلي والمضيف بعد الأزمة

برغم رياح التطور التي طالت كل مرافق الحياة تقريبا لا يزال بعض من هذه التقاليد والعادات مختزنا في عمق الذاكرة الشعبية والوجدان الجمعي للناس، لم تطلها صرعات التغيير ولم تؤثر عليها أشكال العصرنة

---

[20] "اللاجئون السوريون: الجزائر في القلب...لكن المستقبل في أروبا". عويمر إيمان. جريدة الشروق اليومية. 2015/09/06. الموقع الإلكتروني: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254254.html. بتاريخ: 2016/04/04.

[21] "24 ألف لاجئ سوري في الجزائر". ع، بوشريف. مرجع سابق.

[22] "ممثل الجالية السورية: فرض التأشيرة قلّص عدد اللاجئين بالجزائر". رحمة حيقون. جريدة المحور اليومي. 2015/04/15. الموقع الإلكتروني: http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/21372.html. بتاريخ: 2016/04/04.

الهجينة والغريبة عن هويتنا وموروثنا الاجتماعي، وإذا كانت تقاليد العرس تختلف من منطقة إلى أخرى في المجتمع السوري وفي بعض التفاصيل التي تركز عليها جهة دون أخرى، فإن هذا الاختلاف والتنوع في الطقوس الاحتفالية بليلة العمر في حمص (وغيرها من محافظات سوريا) لا يعني عدم توحدها وتشابهها في المراحل والمراسيم، وتشكل هذه المناسبة حدثا متميزا يسمح باللقاء والتوحد العائلي والتعارف بين الذين لا ينتمون إلى العائلة نفسها إضافة إلى أنه فرصة لإظهار المهارات في الرقص والغناء والمشاركة في التعبير عن الفرح.[23]

ولا تختلف عادات وتقاليد الزواج في المجتمع السوري في عمومها عنها في مختلف المجتمعات العربية، مع بعض الاختلافات في الطقوس لا غير، لأن المجتمعات العربية تستمد تلك العادات والتقاليد من خصائص المجتمع الإسلامي وشروط الزواج فيه من خطبة، ومهر، ووليمة، في حين تميزت المجتمعات التي خضعت للسيطرة العثمانية لحقبة زمنية طويلة ببعض الطقوس المتشابهة مثل ليلة الحناء للعروس والعريس مثلا.

وتعد سنة 2011 التاريخ الرسمي للحراك الاجتماعي الذي حدث في سوريا وما نتج عنه من تبعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، المنعرج الخطير في الحياة الاجتماعية اليومية للسوريين سواء الذين فضلوا البقاء في بلادهم، أو الذين نزحوا إلى مناطق داخلية من الأراضي السورية التي تعتبر الأكثر أمنا، أو اللاجئين المنتشرين في دول الجوار أو شمال إفريقيا أو أروبا...، يعيشون حياة الفقر المدقع: نقص في الغذاء، نقص الرعاية الصحية وانعدامها في بعض المناطق حيث تحولت المستشفيات والمراكز الصحية إلى ركام، تحول المدارس لمراكز إيواء الأسر النازحة من المناطق المنكوبة، نقص في الوظائف والمهن التي يمكن أن يقتاتوا منها، والمشكل الأساسي هو غياب المعيل الأساسي (الزوج، أو الأب أو الأخ الأكبر) سواء بسبب وفاته، أو انضمامه إلى الجماعات المسلحة المعارضة للنظام أو كجندي ينتمي لجيش النظام نفسه، وتحول هذا الدور لمن هم دونه: الأم، الأطفال.

وعلى الرغم من هذه الظروف القاسية التي يعيشها الشعب السوري سواء داخليا أو في بلد الملجأ، إلاّ أن ذلك لم يثبط عزيمته ورغبته الطبيعية في الزواج وانجاب الأطفال، خاصة في الأشهر الأخيرة من عام 2012، بعد أن تيقنوا أن الوضع مستمر وليس استثنائي يدوم أياما أو ربما بضع أشهر فقط، مما أدى إلى ارتفاع حالات الزواج من جديد والذي ترافق بدروه مع ارتفاع عدد المرملين الذين خسروا شركائهم في

[23] عادات ومعتقدات في محافظة حمص. خالد عواد الأحمد. دمشق: وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011. ص.11. الموقع الإلكتروني: http://syrbook.gov.sy/img/uploads1/library_pdf20140427103403.pdf. بتاريخ: 13.04.2016.

الحرب، حيث يذهب خبير الشؤون الشرعية والقانونية في إحدى محاكم شمال حلب السيد مهاب العمر بأن: " هناك ارتفاع في حالات الزواج حيث تسجل ما يفوق 150حالة زواج يوميا بريف حلب الشمالي، كما أن قوانين الزواج في سوريا تغيرت بعد الثورة حيث كان يوثق الزواج في المحكمة الشرعية قبل الثورة، أما الآن فيوثق في الهيئة الشرعية ويعطى كلا من الزوجين صكوك وأصولا الزواج ودفتر العائلة ".[24] ولا يختلف الأمر بالنسبة للسوريين الموجودين على الخط الأول من جبهة القتال بين المسلحين المعارضين والقوات النظامية، حيث ذهب أبو عبد الرحمن السوري القاضي الشرعي أحدى أبرز المحاكم الشرعية لإدارة الشؤون القانونية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها بأنه عقد قران أكثر من 25 قرانا، وشهد على 35 عقد آخر، حيث يشير إلى أن طريقة تفكير الأهالي اختلفت بشكل كبير بعد الثورة، وبشكل رئيسي شروط الموافقة على العريس والتي تتمحور حول دراسته وعمله ومستواه الاجتماعي، لكن الآن الغالب أصبح معيار أغلب العائلات هو كون الشاب المتقدم ثائرا منخرطا في الأعمال المسلحة ضد النظام، أو مهتمّا بإسقاطه كأضعف الإيمان. كما وأن طلبات المهور أصبحت رمزية وباتت الطلبات التقليدية من مقدم ومؤخر مالي شبه معدومة.[25]

نفس الوضع يعيشه اللاجئين السوريين في مختلف الدول التي إلتجأوا إليها وخاصة الدول العربية على وجه الخصوص، حيث لم تمنعهم ظروفهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية من الزواج، بل كانت في الغالب الدافع الأساسي للكثير من الزيجات التي حصلت في بلد الملجأ، سواء أكانت موفقة أم مجرد إتجار بالبشر تحت مسمى الستر على حد تعبير الكثير من التقارير الإعلامية، مع تغير في العادات والتقاليد وطقوس الزواج وربما بإمكاننا القول وصلت إلى أدنى مستوياتها، لكن اللافت للنظر في زواج اللاجئين هو بروز زواج القاصرات وبقوة، على الرغم من أن هذا النوع من الزواج لم يكن استثناءا في سوريا، ولم تكن القوانين السورية تمنع الزواج المبكر، فالصلاحيات الممنوحة للقضاة كانت ولا تزال تكفي لاجتثاث طفلات بعمر الورود من محيطهن الطفولي وتحويلهن إلى مجتمع الحريم بين ليلة وضحاها. فكيف هي الحال في ظل غياب القوانين وفي ظل الظروف الاقتصادية الخانقة التي تحول الأطفال سلعا تباع وتشترى، بل طوق نجاة وهمي تتخذه العائلات للفرار من شبح الفقر الذي يحيط بها.

[24] "هل تغيرت تقاليد الزواج والأعراس في سوريا أثناء الحرب؟". أحمد محلي. تقرير لراديو صوت راية. دمشق. 2016/10/31. http://soutraya.fm/news/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%AA/...../%D9%88%D8%B1/.

[25] "الصراع في سوريا يغير تقاليد الخطبة والزواج ولا يعطلهما". 2012/12/06. مدونة زينة ارحيم. الموقع الإلكتروني: http://zaina-erhaim.com/?p=1241. بتاريخ: 2016/04/04.

وتشير دراسة أجرتها منظمة اليونيسكو حول الزواج المبكر في الأردن عام 2014 إلى أن ثلث الزيجات السوريات في مخيمات الأردن هن لفتيات دون سن 18، أي ضعف معدلات الزواج سنة 2011، وتصبح الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 12-13 سنة أمهات، مما يسبب الضرر لأجسداهن. كما ارتفعت نسبة المواليد، حيث ولد 3,7 مليون طفل سوري منذ بداية النزاع في سوريا، منهم 2,9 مليون طفل داخل سوريا و811 ألف في بلدان اللجوء.[26]

ثالثا- الأطار الميداني للدراسة:

1- المجال المكاني: تتركز الدراسة بصورة أساسية وسط مدينة باتنة (دون ملحقاتها)، ونظرا لانتشار اللاجئين السوريين في في مختلف الأحياء، فقد توجب علينا الانتقال عبرها بحثا عنهم، ليتحدد بعد ذلك الموقع الرئيسي والذي توجد فيه تلك العائلات السورية والتي تخدم موضوع الدراسة بجانب مركز عبروق مدني التابع لجامعة باتنة 2 وسط المدينة.

2- المجال الزمني: بعد الحصول على الموافقة المبدئية من الهيئة العلمية للمؤتمر بتاريخ 2016/03/15 بدأت رحلة البحث عن اللاجئين السوريين الذي يخدمون موضوع الدراسة، وارتبطت الدراسة الميدانية بمدى توافر مفردات الدراسة، حيث تؤثر العوامل المناخية على تواجدهم خاصة مع وجود أطفال رضع بصحبتهم، مما أدى إلى قصر المدة الزمنية التي تم إجراء المقابلات فيها، حيث اختفت العائلات لمدة أسبوع كامل بسبب هطول الأمطار والبرد القارس، ثم عاودوا الظهور بعدها مما قلّص المدة الزمنية للدراسة إلى 18 يوما، واختلفت المدة الزمنية التي تم قضاؤها مع كل مفردة باختلاف قابليتها لإجراء المقابلة ما بين ساعة إلى ساعتين ونصف على أكثر تقدير.

3-المنهج المستخدم: تم استخدام منهج دراسة الحالة، لأنه الأنسب لدراسة حالة اللاجئين السوريين الذين تزوجوا فيما بينهم في بلد اللجوء (الجزائر) وأنجبوا أطفالا في بعض الحالات.

4-عينة الدراسة وحجمها: تم الاعتماد على استراتيجية عينة كرة الثلج، لأنها الأنسب مع مجتمع دراسة غير معروف وغير محدد المعالم وليس لدية موقع ثابت، حيث تقربت الباحثة من أسرة سورية تتكون من أم وابنتيها الصغيرتين في السن المتزوجتين وبطفلين رضيعين، وتبين أنهما تزوجتا في الجزائر وأنجبتا صغيريهما في مدينة باتنة، وكانتا النقطة المرجعية للحالات المشابهة لهما، والتي قدرت بـ 5 حالات زواج

[26] "أثر خمس سنوات من الحرب على أطفال سوريا وطفولتهم". اليونيسف. 14 آذار 2016. http://www.shrc.org/wp-content/uploads/2016/03/SYRIA5Y-REPORT-12-MARCH-Ar.pdf. بتاريخ: 2016/04/05.

رسمي أنتج أطفال، وثلاث حالات زواج عرفي في انتظار تثبيت الزواج الرسمي دون أطفال، وحالة واحدة لزواج عرفي أنتج طفلا.

5-استراتيجيات جمع البيانات:

5-1- المقابلة

تم الاعتماد على المقابلة المفتوحة الجماعية (محاولة كسب ود وطمأنينة اللاجئات) في بداية إجراء الدراسة خاصة فيما يتعلق بالظروف العامة التي عاشها اللاجئون في سوريا قبل الازمة ثم بعدها خاصة ما يتعلق بالعادات والتقاليد في مجملها، ثم الظروف التي يعيشونها حاليا والمشكلات التي يعانونها باستمرار.

ثم انتقلنا إلى المقابلة المتعمقة الفردية المقننة نوعا ما في ما يخص علاقات الزواج وإنجاب الأطفال، وتم تحضير مجموعة من الأسئلة العامة للاستفادة من الوقت قدر المستطاع، مع ترك المجال مفتوح لإضافة أسئلة فرعية أو إمكانية استرسال المبحوثات في الكلام.

5-2- الملاحظة

أثناء إجراء المقابلات المفتوحة الجماعية تم ملاحظة سلوكيات المبحوثات التي انطبعت بالخوف الدائم وحرصهن على انتقاء الكلام قدر المستطاع، وقد أبدين تخوفا مني بسبب حالة الطوارئ الأمنية وخاصة فيما يتعلق بوضع اللاجئين السوريين واحتمالية وجود عناصر من التنظيمات الإرهابية قد تسللت ضمن أفئدة اللاجئين السوريين، مما جعلهن يكذبن حول المنطقة التي جاؤوا منها، فتقريبا أزمعوا على أنهم قدموا من العاصمة السورية والشام فقط لإبعاد الشبهة الإرهابية عنهم، رغم محاولاتي المتعددة لإقناعهم بأني أقوم بدراسة علمية لا غير، وليست لي علاقة بالجهات الأمنية.

6-تحليل البيانات

أ- الخصائص السوسيوديموغرافية للاجئين السوريين الذين تزوجوا في الجزائر.

من خلال المقابلات المفتوحة الجماعية والمعمقة الفردية التي أجريت مع اللاجئات السوريات اللواتي تزوجن في الجزائر، تبين أن سن خمس حالات من الزواج يفوق السن القانوني للزواج في الجزائر والمقدر بـ 18 سنة بالنسبة للفتاة حيث يتراوح سنهن مابين 19-21 سنة، وقد كن مخطوبات في بلدهن، ثلاث حالات منهن زواجهن رسمي موثق في السفارة السورية، وحالتين زواجهما عرفي في انتظار الرد من السفارة فيما يخص التوثيق، حالة واحدة لديها طفل واحد غير مسجل بدوره.

الفئة الثانية فئة القاصرات عددهن 4 حالات ويتراوح سنهن ما بين 14-17 سنة، تزوجن في الجزائر اثنتان زواجهن رسمي موثق في السفارة السورية، واثنتان عرفي في انتظار التوثيق الرسمي وبدون أطفال.

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي فهو بين مستوى الابتدائي والإعدادي على أقصى تقدير الإعدادي للفئة الأولى التي يتراوح سنها ما بين 19-21 سنة، (كن يدرسن في المدرسة الإعدادية عند بداية الأزمة)، والمستوى الإبتدائي لفئة القاصرات.

اللاجئات القاصرات معظمهن كن بصحبة أمهاتهن (4) على الخصوص مع وجود والدين فقط (2)، أما المخطوبات سابقا فكن بصحبة الخطيب، ثلاث منهم مع أهله، واثنان بدون صحبة الأهل.

تبين أن كل مفردات العينة ومجتمع الدراسة من اللاجئات السوريات المتواجدات في مدينة باتنة هن مسلمات، نفس الشيء بالنسبة لمعظم اللاجئين الموجودين في الجزائر على حد قولهن، حيث توجه أغلب المسيحيين إلى الدول الأروبية ومصر والأردن حيث تنتشر الديانة المسيحية بكثرة.

أما فيما يتعلق بالمنطقة الجغرافية التي جاؤوا منها من سوريا فقد اكدت اللاجئات بأنهن من العاصمة دمشق وضواحيها والشام، كما وسبق الذكر.

معظم اللاجئات السوريات يمتهن التسول من أجل تلبية متطلبات أسرهن والمشاركة في تحمل الأعباء العائلية، وسبع لاجئات من أصل تسع لاجئات من مفردات العينة يمتهن التسول بصورة يومية، اثنان منهما عند الحاجة فقط بسبب حالتهما الصحية. وفي سؤالنا لهن حول توجههن نحو التسول وعدم البحث عن عمل أجبن جميعهن أن المهن التي يمكنهن العمل فيها هي كخادمات في البيوت، وهن يتجنبن ذلك خوفا من تعرضهن للتحرش الجنسي في تلك البيوت، فالبيوت مغلقة أما الشوارع مفتوحة.

من حيث المسكن يتوزع مفردات العينة بين حيين شعبيين على أطراف مدينة باتنة وهما حي كشيدة بالقرب من المنطقة الصناعية وحي بوعقال، حيث تستأجر مجموعة من اللاجئات منزلا من عدة غرف، تستفرد كل أسرة صغيرة زوج وزوجة بغرفة واحدة، ويتشاركون في مصاريف الإيجار والأكل ودفع فاتورة الكهرباء والماء، أما بالنسبة للأسر التي يغيب عنها الأب فقد اجتمعت اللاجئات في غرفة واحدة لتخفيض فاتورة الكراء.

ب- دوافع زواج اللاجئين السورين فيما بينهم

أجمعت المقابلات المفتوحة الجماعية التي أجريت لمفردات العينة بصحبة الأمهات والحموات إلى أن الدوافع الرئيسية للزواج في بلد الملجأ خاصة من وجهة نظر أمهات مفردات العينة هي الستر والمحافظة على النسل في ظل استمرار الوضع المتأزم في سوريا وضرورة التكيف مع المتغيرات الراهنة، حيث يشرن في ما يتعلق بالستر بأن خوفهن المستمر على بناتهن الفتيات من التعرض للتحرش وتحولهن إلى مطمع لأصحاب النفوس الضعيفة أو ممن يقتنصون الفرص من حالات الضعف التي يعيشها الآخرون، هي ما دفعت بهن

إلى تزويجهن في مثل هذه الظروف، وحول كون الفتيات قاصرات لم يكن ذلك بشيء منكر في سوريا وبلدان المشرق، بدليل تم التوثيق الرسمي لزواج 4 فتيات قاصرات، ويضفن أنه من واجب الشعب السوري أينما وجد سواء في بلد الأصل أو في البلدان المضيفة المختلفة أن يستمر في التناسل بسبب حالات الوفيات الكثيرة التي قصمت ظهر المجتمع السوري فأصبح يتكون في عمومه من نساء وأطفال وكبار السن، وما تبقى من الشباب هم على جبهات القتال ما بين جماعات معارضة مسلحة وجيش نظامي.

أما المقابلات المعمقة التي أجريت مع اللاجئات مفردات العينة، فأضفن عما قالته أمهاتهن عن الستر والمحافظة على النسل دافع طلب الاستقرار النفسي في ظل عدم الاستقرار الذي يعيشه اللاجئين على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلد الملجأ بالدرجة الأولى، على الرغم من أن زواجهن لم يكن على مستوى أحلامهن من حيث العادات والتقاليد خاصة طقوس العرس التي تنطبع في ذاكرة الفتاة طوال حياتها، كل تلك الأحلام التي قصفتها قنابل الجيش السوري وقضت الجماعات المسلحة ومعها العدوان الأجنبي على ما تبقى من آمال حول الرجوع إلى سوريا يوما ما...

ج- مراسيم زواج السوريين اللاجئين بين العادات والتقاليد والوضع الراهن

رغم أن الكثير من التقارير الإعلامية تؤكد أن الحرب في سوريا لم تغير تقاليد وعادات الزواج في سوريا من حيث الخطبة والمهر والذهب والمسكن المستقل للعروسين، وإنما نزلت بها إلى أدنى المستويات الرمزية، خطبة مقتصرة على وجود أهل العروسين فقط في حالة بقائهم على قيد الحياة أصلا، فكثيرا من الزيجات اقتصرت على العريس وأهل العروس أو العكس العروس وأهل العريس، تحول المهر من المبالغ المالية الطائلة إلى مبلغ مالي رمزي وقد يختفي في اكثر الحالات، كما حلت الفضة محل الذهب، وأصبح اقتناء مسكن خاص من سابع المستحيلات، لكنها من جهة أخرى قضت بصورة كلية على طقوسه من حيث إقامة الأفراح والليالي الملاح، ارتداء الفستان الأبيض، وجود الزفة، كل تلك الطقوس ذهبت في مهب الريح، أصبح الهدف الأساسي هو جمع رأسين في الحلال وانتهى.

والوضع في بلدان الملجأ أسوأ حالا، حيث تؤكد معظم مفردات العينة أن الحرب لم تغير من عادات وتقاليد وطقوس الزواج في بلد الملجأ بل نسفتها نسفا، ذلك أنهن لم يلتزمن في زيجاتهن بأي عادة أو تقليد متوارث لديهن في سوريا حيث تخلين عن مراسيم الخطبة وفي ذلك تقول إحدى الأمهات لفتاة قاصر أنها هي من عرضت على زوج ابنتها أن يتزوج بها، طلبا للستر وأضافت أن الفتى لا يتعدى سنه السابع عشر، وقد وعدته بمساعدته في تحمل أعباء إيجار الغرفة وتدبر بعض المفروشات لهم من المحسنين، وتضيف مفردات العينة أن ما حاز في أنفسهن هو خاتم الزواج وفستان الزفاف فقد كانا من المقدسات

لديهن يتفنن في اختيارهما لشهور عدة نظرا لأهميتهما المعنوية بالنسبة إليهن، أما المهر فلم يعد من شروط الزواج، وبذلك تقلصت تلك مراسيم الزواج في إعلان نية الارتباط وإيجاد القبول من الطرف الآخر، والدخول في مارتون استخراج الوثائق الرسمية وتقديم طلب الزواج إلى السفارة السورية في الجزائر، حيث يدفعن مبالغ مالية لوسيط يقوم بتلك العملية، ويتشاركن تلك الأعباء المالية فيما بينهم، وفي حالة كون طالب الزواج من الهاربين من النظام يتم رفض الموافقة على الزواج مباشرة، كما يتم رفض استخراج الوثائق الشخصية التي يحتاجونها كتجديد هوياتهم أو جوازات سفرهم كعقاب لهم، وفي ظل عدم تطبيق الجزائر قانون اللجوء على السوريين وبالتالي حرمانهم من اسخراج الوثائق من الجزائر يجعل الكثير من السوريين يتزوجون عرفيا والكثير منهم أنجب أطفالا بدون أوراق ثبوتية ولا ما يضمن نسبهم.

د- تسجيل الأطفال الذين ولدوا في الجزائر.

إن مارتون استخراج الوثائق من أجل التوثيق الرسمي للزواج هو أصعب عقبة في حياة اللاجئين السوريين، فبمجرد موافقة السلطات السورية على الزواج واستخراج عقود الزواج والدفتر العائلي، باستطاعتهم تسجيل الأطفال بكل بساطة لكن في السفارة السورية أيضا، ويتكفل عادة الوسيط بالتنقل إلى العاصمة الجزائرية لتسجيل المولود بعد أخذ شهادة من مستشفى الأمومة والطفل والدفتر العائلي للأبوين، وقد تأخذ المعاملة الإدارية من أسبوع إلى شهر حسب حجم الأعمال في السفارة، لكن المهم في النهاية أن تسجيل الطفل يتم، على العكس بالنسبة للموافقة على الزواج وتسجيله، فهناك حالة وحيدة من مفردات العينة تزوجت عرفيا في انتظار توثيق زواجهم الرسمي في السفارة لكنها أنجبت طفلا قبل حدوث ذلك، والمشكلة أنها متخوفة من عدم الموافقة على زواجها بسبب أن زوجها غادر البلاد بعد تلقيه أمر الالتحاق بالجيش السوري، مما يرجح احتمالية اعتباره هاربا من قبل النظام.

7-نتائج الدراسة

أ- يتعلق زواج اللاجئين السوريين في بلد الملجأ محل الدراسة باللاجئات الفتيّات، في حين لا تتزوج اللاجئات الأرامل المتقدمات نوعا ما في العمر لضمان طول فترة الإخصاب.

ب- يعتبر الستر والمحافظة على النسل وطلب الاستقرار النفسي الاجتماعي الدوافع الرئيسية لزواج اللاجئين السوريين فيما بينهم في بلد الملجأ.

ج- خففت الأزمة من عادات وتقاليد ومراسيم الزواج في سوريا لكنها لم تمنعها.

د- طمست الحرب في سوريا كل عادات وتقاليد ومراسيم زواج اللاجئين السوريين في بلد الملجأ.

هـ– يعاني اللاجئون السوريين من بيروقراطية استخراج الوثائق وتوثيق الزواج وتسجيل الأطفال الجدد في سفارتها في بلد الملجأ.

خاتمة

إلى متى تستمر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي يعيشها اللاجئون السوريون في مجتمعات قائمة على قانون حقوق الإنسان، القانون الرباني وليس الوضعي؟ هل يمكننا فعلا أن نتحدث ونفتخر بإسلاميتنا دون ممارسة؟ هل يعقل أن تهان كرامة المسلمين المستضعفين في بلدان المسلمين؟ هل يعقل أن يرفض طلب اللاجئون السوريون الاستئمان ببيت الله الحرام؟ هذه الأسئلة رأيتها في عيون اللاجئين السوريين ولم أسمعها منهم، كانت كأسهم قاتلة تنزل كالصاعقة على أذني، وللأسف لم أملك لها أي إجابة.

البيبليوغرافيا

1. " اللاجئ/ اللاجئون في الاتفاقيات الدولية".نقلا عن نضال حمد. موقع الصفصاف الألكتروني: http://www.safsaf.org/10-2009/pal-camps/info/allajeoon.htm. بتاريخ: 2016/03/27.
2. " حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي". صلاح الدين طلب فرج.. مجلة الجامعة الإسلامية (الدراسات الإسلامية). المجلد 17، العدد 1. جامعة غزة. 2009. الموقع الإلكتروني: http://resportal.iugaza.edu.ps/articles/ ....pdf . بتاريخ: 2016/04/02.
3. "24 ألف لاجئ سوري في الجزائر". ع، بوشريف. جريدة الشروق اليومي. 2015/09/08. http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254471.html. بتاريخ: 2016/04/03.
4. "55 ألف لاجئ سوري وإفريقي في الجزائر، النازحون يرفضون مراكز الإيواء". خالد بودية. جريدة الخبر اليومية. 2015/09/70. الموقع الإلكتروني: http://www.elkhabar.com/press/article/89831/55%D8%A3%D9%84%D9%81/.../.qp9mjLtJ.dpbs .. بتاريخ: 2016/05/04.

5. "أثر خمس سنوات من الحرب على أطفال سوريا وطفولتهم". اليونيسف. 14 آذار 2016. http://www.shrc.org/wp-content/uploads/2016/03/SYRIA5Y-REPORT-12-MARCH-Ar.pdf. بتاريخ: 2016/04/05.

6. "إجمالي عدد اللاجئين السوريين يتخطى حاجز الـ4 ملايين للمرة الآولى" المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.. جنيف 9 جويلية 2015. الموقع الإلكتروني: http://www.unhcr-arabic.org/559e1dde6.html. بتاريخ: 2016/04/30.

7. "الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان".منظمة التعاون الإسلامي.

8. "الصراع في سوريا يغير تقاليد الخطبة والزواج ولا يعطلهما". 2012/12/06. مدونة زينة ارحيم. الموقع الإلكتروني: http://zaina-erhaim.com/?p=1241. بتاريخ: 2016/04/04.

9. "اللاجئون السوريون: الجزائر في القلب...لكن المستقبل في أروبا". عويمر إيمان. جريدة الشروق اليومية. 2015/09/06. الموقع الإلكتروني: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254254.html. بتاريخ: 2016/04/04.

10. "اللاجئون السوريون: هل هم لاجئون..نازحون..طالبو لجوء..أم ضيوف؟". نادية حسن العبد الله. الحوار المتدمن، العدد 3725. مؤسسة الحوار المتمدن. 2012. الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307286. بتاريخ: 2016/03/29.

11. "اللاجئون". المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. الموقع الإلكتروني: http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc274c9.html. بتاريخ: 2016/04/06.

12. "الهجرة القسرية في المنطقة العربية: نظرة عامة حول الأزمة وجهود جامعة الدول العربية". جامعة الدولة العربية. 2016. الموقع الإلكتروني:

http://www.lasportal.org/ar/sectors/dep/PublishingImages/Lists/Versions/AllItems/forced%20migration-PDF.pdf.

13. "حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني" سنان طالب عبد الشهيد..مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد 4، العدد 13. جامعة الكوفة، العراق، 2009. الموقع الإلكتروني: http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ghjec/article/view/1788. بتاريخ: 2016/04/02.

14. "ممثل الجالية السورية: فرض التأشيرة قلّص عدد اللاجئين بالجزائر". رحمة حيقون. جريدة المحور اليومي. 2015/04/15. الموقع الإلكتروني: http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/21372.html. بتاريخ: 2016/04/04.

15. "هل تغيرت تقاليد الزواج والأعراس في سوريا أثناء الحرب؟". أحمد محلي. تقرير لراديو صوت راية. دمشق. 2016/10/31. http://soutraya.fm/news/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%AA/...../%D9%88%D8%B1/. http://www.unhcr-arabic.org/4d11b3026.html. بتاريخ: 2016/04/10.

16. اتفاقية الامم المتحدة لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 الخاصين بوضع اللاجئين. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

17. اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا 1969. المادة الأولى. مأخوذ من موقع الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان: http://www.pal-monitor.org/UpLoad/uploads/dce4f24c2c.pdf. بتاريخ: 2016/03/29.

18. رحلة اللجوء السوري انتهاكات في الوطن ومعاناة في المغترب. اللجنة السورية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2014. الموقع الإلكتروني: http://www.shrc.org/wp-content/uploads/2014/11/The-report.pdf. بتاريخ: 2016/04/02.

19. عادات ومعتقدات في محافظة حمص. خالد عواد الأحمد. دمشق: وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011. الموقع الإلكتروني: http://syrbook.gov.sy/img/uploads1/library_pdf20140427103403.pdf. بتاريخ: 13.04.2016.

20. اللجوء في الإسلام. أحمد أبو الوفا، المستودع الرقمي المؤسسي لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الموقع الإلكتروني: http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/56955/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85.pdf?sequence=1. بتاريخ: 2016/04/02.

21. المادة 83 من الدستور الجزائري 2016. الموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية: http://www.joradp.dz/TRV/ACons.pdf. بتاريخ: 2016/04/02.

22. « Etat civil ». Dictionnaire Larousse en ligne. Disponible sur : http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/%C3%A9tat_civil/185918. Consulté le: 19/03/2016.